http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1751) السنة السابعة - الثلاثاء (23) آذار 2010

مع إطلالة الصيف.... ازمة الكهرباء

اتهامات متبادلة بين المسؤولين والمواطنين بشأنها

ازمة الكهرباء من الازمات الاشد التصاقا بحياة المواطنين الا ان الحكومات المتعاقبة لم تستطع معالجتها جذريا لاسباب عديدة، منها مايتعلق بالجانب الامني او لاسباب فنية،لاسيما ان الشركات العالمية المختصة بهذا الجانب تعزف عن العمل داخل العراق لاسباب امنية على الرغم من العقود المبرمة بينها وبين وزارة الكهرباء التي اصبحت نقطة التصويب لعدة اتهامات،الى الحد الذي استجوب وزيرها تحت قبة البرلمان للوقوف على المعوقات التي تقف حائلا في عدم اكتمال المنظومة الكهربائية للدرجة التي يتمناها المواطن ، والصيف يقرع ابواب العراقيين قبل حلول ربيعهم. (المدى) التقت العديد من شرائح المجتمع وكذلك العديد من المسؤولين في وزارة الكهرباء للاطلاع ميدانيا على واقع الكهرباء،وهل من معالجات حقيقية لظاهرة انقطاع التيار الكهربائي التي اصبحت عقدة ملازمة للمواطن.

بغداد/ سها الشيخلي
تصوير/ مهدي الخالدي

معاناة التشغيل والادامة

حديث المواطنين

اتفقت آراء المواطنين على ان ازمة الكهرباء ليست ازمة اليوم ولا ازمة الامس بل هي ازمة اشتدت منذ ايام الحرب العراقية – الايرانية والجميع يتذكر ان القطع المبرمج كان قد حل ضيفا ثقيلا على العائلة العراقية وخلف استياءا كبيرا وتذمرا اكبر ومع كل ذلك يمكن ان نحددخارطة ازمة الكهرباء الى عدة ازمات منها الازمة السياسية التي يتحدث عنها المواطنون في خيبة واحباط بعد فقدانهم أي بصيص أمل مقبل من وزارة متهمة بالفساد الاداري والمالي فضلا عن التلكؤ الواضح في عملها، المهندس الكهربائي العامل في احدى محطات توليد الكهرباء قال:

– الكهرباء بحاجة الى قرار سياسي ولكن اهل السياسة بعيدون كل البعد عن حدود هذه الازمة التي يجدها المواطن من كل شرائح المجتمع انها اهم الازمات واصبحت على تماس مباشر بحياته اليومية، وان وزارة الكهرباء الجهة المعنية بصورة مباشرة غير جادة ومتلكئة في إيجاد الحلول التي من خلالها يتم تحسين واستقرار الكهرباء في البلد، وذلك لعدة مبررات منها استهداف بعض المحطات والابراج من قبل المجاميع الارهابية وتعرضها للتخريب، فضلا عن شحة الوقود اللازم لتشغيل المحطات بالاضافة الى سوء الادارة التي تلازم بعض المسؤولين الذين تنقصهم الخبرة بعد ان فرضتهم المحاصصة واجلستهم في تلك المناصب.

وأشار احد المهندسين في محطة القدس الكهربائية (الحرارية) أن أزمة الكهرباء أزمة مفتعلة وان المحطات العاملة في بغداد بل في جميع انحاء العراق تستطيع ان تغطي الطلب على الطاقة مهما كانت تلك الطلبات متزايدة.

الأزمة الاقتصادية

ويشير احد رجال الاعمال الذين يمتلكون مصانع محلية خاصة بمصانع النسيج ان عدم استقرار الكهرباء دفعه الى غلق تلك المعامل التي كان يعمل فيها العديد من العمال الذين اضيفوا الان الى اعداد البطالة ليعانوا هم وعوائلهم شظف العيش، كما قال صاحب معمل اهلي لصناعة الفافون (طالب عبد الوهاب) ان ظروف الكهرباء قد اجبرته على غلق المعمل وتشريد عدد كبير من العمال كما ان الاستيراد المفتوح وغير المراقب قد ساهم هو الاخر في غلق المعمل حيث ضريبة الكمرك قليلة ما شجع عملية غزو السوق المحلية واغراقه بالمنتوج الاجنبي الرخيص، ويؤكد صاحب المعمل ان المواطن، وخاصة الفقير، يفضل البضاعة الرخيصة دون الاهتمام بالبضاعة الجيدة. ويؤكد احد رجال الاعمال ان القطاع الخاص بكل ثقله القديم قد (تبخر) وان معظم المعامل قد اغلقت لاسباب عدة لا يمكن طرحهاالان غير ان مشكلة الطاقة الكهربائية وتذبذبها اهم العوامل التي اثرت على انحسار دور القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية، ويوضح احد العاملين في وزارة التجارة ان استيراد الاجهزة الكهربائية من مناشئ غير معروفة بالجودة واغراق السوق بالثلاجات واجهزة التبريد والمدافئ وبرادات الماء قد ارهقت كاهل المواطن بكونها كثيرة العطل وان تصليحها لعدة مرات قد يرهق المواطن اقتصاديا،وان لجوء اغلب العوائل الى شراء المولد المنزلي قد زاد من أعبائها المالية، فعطلات المولد كثيرة وشراء البنزين والزيت للتشغيل هي الاخرى (مصاريف طارئة وثقيلة) على كاهل رب الاسرة وكذلك الاشتراك في خط مولدة الشارع قد حمل العائلة اعباء اخرى ما كانت موجودة لو كانت الطاقة الكهربائية متوفرة.

الأزمة الاجتماعية

إبعاد أزمة الكهرباء اجتماعيا تتلخص في ان البيوت تظل تنتظر اوقات البرمجة وتنظم ربة البيت شؤون عملها على ذلك الجدول الزمني وكذلك الطلاب في اوقات المطالعة والتحضير للامتحانات التي تتزامن مع بداية فصل الصيف واشتداد حرارة الجو ما يرهق الطالب ويؤثر على مستواه الدراسي، وتوضح ام عادل احدى ربات البيوت ان اجهزة المنزل من ثلاجة ومبردة ومكيف قد اصابها العطل جراء عدم استقرار الطاقة الكهربائية ، كما ان ارتفاع وانخفاض التيار الكهربائي المدفوع للمنازل من قبل المحطات عرض الكثير من الاجهزة الكهربائية للعطل وان تلك الاجهزة لم تخضع الى قياس الجودة في الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية، فيما اكد المواطن علي صالح ان هناك أمراً في غاية الاهمية وهو ان المواطن يعاني ازمة الكهرباء لدى مراجعته للدوائر الخدمية والتي منها مثلا المصارف التي تعمل بالحاسوب وكذلك دوائر الجنسية والجوازات والمستشفيات الحكومية التي اغلب مولداتها اما عاطلة او تحتاج الى وقود لتشغيلها لكنه غير متوفر، مضيفا ان هناك حقيقة مفادها ان اي جهاز وخاصة المولدة له عمر تشغيلي لا يمكن تجاوزه سواء كانت مولدة البيت او مولدة الدائرة فليس هناك اي جهاز يمكن ان يعمل لمدة ١٢ ساعة متواصلة في اليوم وهذا الجهاز غير موجود ولا حتى في الخيال، فيما يشير محمد سالم صاحب محلات لبيع المواد الغذائية ان معظم المحال التي تبيع المواد الغذائية تعتمد على ثلاجات ومجمدات كبيرة لا يمكن تشغيلها الا بمولدات كبيرة ولكن هذه المولدات اذا ما تعرضت الى العطل فان خسارة صاحب المحل ستكون فادحة، كما ان كلاً من المحال الخدمية ومنها الحداد، النجار، الخياط اعتمادها الكبير ليس على الكهرباء الوطنية ذلك لانه قد نسيها، وإنما اعتماده على المولدة الخاصة او مولدة الشارع واذا ما تعطلت احدى تلك المولدات سيصعب عليه مزاولة مهنته و بالتالي عدم حصوله على رزقه اليومي.

الأزمة البيئية والصحية

ويشير الدكتور هشام التكرلي (اختصاص أمراض قلبية وصدرية) إلى أن انعكاسات شحة الكهرباء لها مردودات سلبية جدا على صحة المواطن وان بلدا مثل العراق الذي يتمتع بمناخ صحراوي يوصف بالجاف والرطب مع ارتفاع كبير في درجات الحرارة فضلا عن العواصف الترابية التي تزورنا بين الحين والاخر وهذا ما يعرض صحة المواطن الى انتكاسات عديدة منها على سبيل المثال اختناقات الربو الحاد الناجم عن تلوث الهواء مع انعدام وجود التيار الكهربائي وخاصة في المستشفيات التي يعاني المرضى فيها من عطل المولدات وكذلك في البيوت حيث يصعب تحمل الشيوخ والصغار والمرضى للحر الشديد لاسيما وان درجات الحرارة تتجاوز في صيفنا ال ٥٠ درجة مئوية، ويؤكد المهندس عادل عباس (اختصاص كهرباء) ان مولدات الشارع التي تعمل في الفترات الصباحية والمسائية انما تبعث ابخرة وغازات سامة تلوث البيئة وتؤثر ليس فقط على البشر بل على الاحياء الاخرى من نباتات وحيوانات ومتنزهات عامة وكذلك حال المولدات المنزلية التي يؤثر ضجيجها على الجيران واصحاب المنزل ما يضاعف من زيادة تلوث البيئة وبالتالي تؤثر على الصحة العامة.

تبريرات المسؤولين

وفي لقاء مع مدير عام إحدى الدوائر التابعة لوزارة الكهرباء (رفض ذكر اسمه) اتهم المواطن ناعتا اياه بعدم الشعور بالمسؤولية حيث قال:

– عند وصول التيار الكهربائي له يعمد بعض المواطنين الى اضاءة كل المصابيح في المنزل، وما يزيد الطين بله بانه يستخدم معظم الأجهزة المكيفة سواء كانت للتبريد او للتدفئة ما يجعل التيار يتذبذب ما بين القوة والضعف، وهذا ما يعرض اغلب الاجهزة الى العطل بالتاكيد. وعن الحلول التي يراها مناسبة لمعالجة هذه الظاهرة اوضح المدير العام:

– من الممكن ان يجتمع افراد العائلة كلهم في غرفة واحدة ويتم فتح جهاز واحد للتكيف لترشيد الاستهلاك في الطاقة، وهذا ما اطبقه انا بالذات في البيت حال وصول الكهرباء الوطنية لنا وكذلك بالنسبة للتلفزيون والمصابيح. وبشان الاتهامات التي تشير الى ان ازمة الكهرباء مفتعلة اكد المسؤول انها غير صحيحة

فاغلب المحطات لدينا قديمة وبحاجة الى صيانة واستبدال ومعظم مكائنها قديمة كما ان الطلب على الطاقة قد ازداد خلال السنوات السبع الماضية لاسباب عديدة منها كثرة استيراد الاجهزة الكهربائية وتوفرها في السوق المحلية وباسعار مناسبة للعائلة العراقية، ولا ننسى زيادة القدرة الشرائية للعائلة بصورة عامة بعد تحسن الدخل العام للموظف والمتقاعد. وعن التصريحات التي تطلقها الوزارة قبل حلول الصيف والتي تفيد بتقليل ساعات القطع قال:

للوزارة تقديرات وفق جدول مسبق يتم احتساب عدد الوحدات المستهلكة لكل محطة وعلى ضوئها يعد التقرير الذي يوضح امكانية توزيع الوحدات بشكل يغطي مناطق بغداد في جانبيها الكرخ والرصافة.

شبكة اسلاك قديمة

انتعاش تجارة المولدات

معالجات مؤقتة

دورات توعية لمعالجة شحة المياه في كربلاء

هل تكفي لإرواء مواطنيها و٣٠ مليون سائح سنويا ؟!

كربلاء/المدى

قبل سنوات كان الصيف بالنسبة للعراقيين يعني التوجه للأنهار والسباحة في المياه العذبة التي تتدفق بين ضفاف نهري دجلة والفرات وما يتفرع منهما أو يصب فيهما وكان الماء يدور في بيوتنا كما يدور الهواء.. ولكن وبعد هذه السنوات وجد العالم نفسه ومن بينه العراق إن الحرب المقبلة كما قيل هي حرب المياه نتيجة لانحسار كميات الماء من المنابع إضافة إلى قيام الكثير من دول المنبع ببناء اكبر السدود لخزن كميات الماء ومنعها من الوصول إلى أراضي الدول الأخرى وحرمان شعوبها من نعمة الماء التي جعل منها الله كل شيء حي ولان العراق لا ينبع منه أي نهر فان نهري دجلة والفرات العظيمين بيد تركيا والأنهار الصغيرة بيد إيران فتحولت أرضنا إلى بور وجفت بعض أنهارنا الصغيرة وبدت أضلاع دجلة واضحة فيما يئن الفرات من أوجاعه.

مواطنون ومسؤولية جديدة

المواطن بريز خليل تحدث عن الدور الذي يجب أن يلعبه المواطن في الحفاظ على كمية المياه وعدم التبذير قائلا.. بصفتي مواطنا بسيطا أضم صوتي إلى جميع أصوات المسؤولين في محافظة كربلاء وذلك من خلال الحفاظ على كمية المياه المصروفة وعدم الهدر والإسراف والترشيد والاستخدام الأمثل لهذه النعمة وهي نعمة المياه ونحن نلاحظ إن هناك البعض من دول الجوار تحاول أن تقطع هذه المياه عن بلدنا وبالتالي سوف يتعرض البلد إلى أزمة مالية خانقة ولولا إن الأمور فيها نوع من الخطورة على مستقبل البلد لما كانت الدعوة من قبل المسؤولين الحكوميين بأخذ الاحتياطات اللازمة والدعوة إلى الحفاظ على كمية المياه ونحن اليوم نشعر بان هناك مخططاً عدوانياً من قبل بعض دول الجوار تحاول من خلاله أن تحرم العراق من المياه وبالتالي سوف يصبح العراق تحت رحمة هؤلاء وبذلك لابد من تكاتف جميع الجهود من قبل المواطنين بدءا من البيت والمدرسة والشارع وأصحاب المحلات وعدم التأسيس العشوائي والتجاوز على خطوط المياه الناقلة بالإضافة إلى دعوة دائرة الماء من اجل ديمومة وإصلاح الأنابيب التي تتعرض إلى الكسر.

الإعلام ومرحلة التوعية

مع التحذيرات المتكررة ادرك اهالي كربلاء بأن ازمة للمياة قادمة في فصل الصيف المقبل إذا لم تكن هناك عملية ترشيد للمياه وربما هو تحذير لكل العراقيين وان انطلقت من كربلاء.. وهذه التصريحات نشرتها وسائل الإعلام المختلفة لأنها تعطي صورة قادمة لصراع الماء وحربه.

المحافظ المهندس آمال الدين الهر يؤكد على إن للإعلام دورا مهما في جميع جوانب الحياة وبالتأكيد فان هذا الدور يزداد ويكبر كلما كان الحدث اكبر ويهم الجميع، ونحن أمام موضوع شحة المياه وما يتعلق به من تبعات فلا بد أن تستنفر كل الطاقات والجهود الإعلامية من اجل هذا الأمر الحيوي مع العلم إن حرب المياه كمصطلح سياسي وحياتي وجد سابقا كنظرية سياسية أكثر مما هو نظرية حياتية لكن الآن نجد أنفسنا قد عدنا أكثر واقعية من أي حرب أخرى فالمياه وشحتها وحرب دول الجوار.

وأكد الهر ضرورة ان تتضافر الجهود ومنها جهود وسائل الإعلام لأننا أمام مرحلة بناء دولة وعلى وسائل الإعلام أن تمارس دورها التوعوي والمساهمة في إرشاد الناس في كيفية الاستخدام الأمثل للمياه.

وبشأن المعالجات التي تتبعها المحافظة لمعالجة الأزمة قال المحافظ: المطلوب منا أعلناه للمواطن وقلنا انه لا بد من إن يساعدنا وعلينا أن نقوم بمهامنا ومن ضمنها أن نضع احتياطاتنا الضرورية واللازمة لمواجهتها ولا نريد أن يحصل في كربلاء المقدسة ما حصل في المحافظات الجنوبية من أزمة ولان كربلاء تختلف عن باقي جميع المحافظات فهي لا تقع على نهر كالفرات و هي مدينة اكبر من مساحتها ومن تعداد سكانها لأنها مدينة مقدسة وجاذبة للزائرين ويزورها أكثر من ٣٠ مليون زائر من مختلف دول العالم وهؤلاء كلهم يحتاجون إلى الماء إضافة إلى ان فيها أكثر من ١٦ ألف عائلة نازحة وهو رقم كبير كل هذا يجعلنا نطالب بزيادة حصة المياه للمحافظة.. ومن جانبنا كحكومة محلية فقد تم تخصيص ٣٠ مليار دينار لتطوير شبكات الماء في المحافظة ولكن نؤكد أهمية عدم الهدر في الماء من قبل المواطنين وكذلك المحال التجارية وترشيد استهلاك الماء ويجب أن تكون الأجور وفق المقاييس الخاصة لقراءة استهلاك.

وعن التجاوزات الحاصلة من قبل المواطن، وكذلك تهاون دائرة الماء وعدم معالجتها لكسور الأنابيب، أوضح المحافظ قائلا:

في جانب التجاوزات قررنا كحكومة محلية فرض غرامات كبيرة على اي متجاوز إن كان صاحب معمل أو صاحب ورشة أو كراجات لغسل السيارات أو مواطن يستخدم الماء الصافي لسقي المزروعات بل ونحاسب الفلاح الذي لا يهتم بالحصة المائية ويبذر في عملية السقي..أما عملية إصلاح الكسورات والنضوح يمكن معالجته إذا ما تعاونت الأطراف ومنها المواطن الذي عليه أن يبلغ عن موقع الكسر لكي تتم معالجته فورا وإذا لم تتم المعاجلة فان المحاسبة موجودة ومدير دائرة الماء يتابع هذا الأمر.

المسؤولون والاحتياجات الكثيرة

ربما المسؤولون في الحكومة المحلية يحاولون وضع الخطط الكفيلة لعدم وصول الأمر إلى شحة قاتلة فما بين حاجة العوائل إلى الماء وحاجة الزراعة إلى الماء وحاجة المشاريع إلى الماء تبقى الأنهر وما يصب فيها هو المعول على ذلك.

نائب رئيس مجلس المحافظة المهندس نصيف جاسم الخطابي أكد إن هذا الموضوع له الأولوية في تفكير الحكومة المحلية لكونه موضوعاً حيوياً ومهماً ومازال يوصي بعقد الندوات واللقاءات مع جميع المسؤولين في المحافظة ورؤساء الدوائر المعنية والمواطنين من اجل الحد من ظاهرة الإسراف في المياه المخصصة للشرب حيث تعاني محافظة كربلاء من شحة مائية وشبكة خصوصا في موسم الصيف المقبل ونحن بدورنا نقوم بتوعية المواطنين من خلال عقد اللقاءات والاجتماعات مع كل من يهمه الأمر وذلك للحد من ظاهرة الإسراف والتبذير في المياه وكذلك هي دعوة نوجهها إلى جميع أبناء المحافظة لترشيد الاستهلاك للمياه وعدم التبذير.

الموارد المائية ولغة الأسباب

المهندس أياد السندي رئيس لجنة الموارد المائية في مجلس المحافظة يقول: إن الثقافة عنصر مهم لمواجهة أية أزمة وإن الموارد المائية يجب أن تخضع لحسابات علمية ولكن يقابلها عدم الاهتمام من قبل المواطنين وخاصة الفلاحين الذين يتركون مضخات الماء تعمل طوال اليوم وتغرق مساحاتهم الزراعية وقد جعلوا لها مبزلا لكي لا تتأثر أراضيهم دون أن يدركوا إن هذه الزيادات التي ترمى في البازل تنفع آخرين في مناطق أخرى ابعد عن مصادر المياه.

ويؤكد السندي أن الشحة موجودة في عموم العراق وخصوصا في الفرات الأوسط والجنوب وهي تعود إلى سببين مهمين الأول خارجي وهو معروف لدى جميع المسؤولين في هذا المضمار ويتصل بدول الجوار التي تعد سببا رئيسيا في منع الكثير من الحصص المائية والاروائية وعدم إطلاق النسب الحقيقية التي يحتاجها البلد من حقوق مائية بين الدول المتشاطئة أو الأنهار التي تقع منابعها وجريان روافدها في أكثر من دولة أما السبب الثاني فهو متعلق بالداخل ويتمثل بكثرة التجاوزات على الأنهر ذات النفع العام باعتبار إن أكثر الفلاحين أو المزارعين في المحافظات من الذين لديهم مقاطعات ومساحات زراعية تجاوزوا على انهر النفع العام وتم تحويلها إلى روافد وسواق فرعية ذات نفع خاص وهذا بدورهً أدى إلى هدر كميات كبيرة من المياه من مصادرها وقلة المنتوج الزراعي كما إن هناك قلة وعي وعدم ترشيد في الاستهلاك للمياه من خلال استخدام الطرق الصحيحة في الري والسقي.

ويشير بالقول أحدثنا بعض التغييرات الادارية منها إقالة مدير الموارد المائية بسبب السياسات الخاطئة والإخفاقات في المحور الإداري والفني إذ تم اتخاذ القرار بالإجماع من قبل أعضاء المجلس بعد ثبوت التقصير..أما الحصة المائية فهي قليلة جدا ولا تكفي لسد حاجة المحافظة حيث تحتاج المحافظة ما مقداره ٧٥٠ م٣ في الثانية للرية الواحدة نزولا إلى ٣٥٠ – ٥٠٠ م٣ كحدود دنيا للإرواء مع اختلاف نسب الري في فصل الشتاء عنها في فصل الصيف.

دائرة الماء والمسؤولية الكبرى

كربلاء التي لا تقع على نهر لا تشبه مدينة أخرى فنهرها الذي تتغذى منه هو نهر الحسينية أو جدول الحسينية لم يعد تكفي مياهه إلى مدينة توسعت عشرات المرات نتيجة لموقعها الديني والسياحي ولم تعد إحياؤها هي ذاتها بالعدد القليل فمدينة كربلاء المركز فيها من أحياء التجاوز أكثر من ٦٠ حيا إضافة إلى الأحياء الجديدة التي تعد بالعشرات حتى باتت خارطة كربلاء بلا فراغات وكان حدودها الإدارية متلاصقة مع بعضها.

دائرة الماء التي تقع عليها مسؤولية توفير الماء إلى كل المواطنين إن كانوا ساكنين أو زوارا أو نازحين أم عائدين من ديار الغربة لم تزل تبحث عمن يساعدها.

يقول المهندس حيدر عبد العباس مدير دائرة الماء: عادة ما تكون الأسباب الرئيسية المؤدية إلى شحة الماء تعود إلى أمرين أولهما ندرة الموارد الطبيعية للمياه وثانيهما الهدر والاستعمال العشوائي.

ويشير المهندس حيدر إلى أن في كربلاء الاحتياج الفعلي لمياه الشرب يبلغ حوالي ٤٠٠ ألف متر مكعب يوميا، أما الإنتاج الفعلي للمحافظة في الوقت الحاضر فيصل إلى ٣٥٠ ألف متر مكعب يوميا أي هناك عجزبحدود٥٠ ألف متر مكعب يوميا وهذا لا يعني إن الماء لا يصل إلى المواطنين بل يعني إن الحصة التي تصله لا تكفيه بالمعدلات الاعتيادية وهي ٤٥٠ لتر/فرد/ يوم وهي كمية كبيرة بالمعايير العالمية وإذا أردنا أن نصل إلى هذه الكمية فإننا نحتاج إلى تحديث الشبكات مثلما نحتاج إلى تعاون المواطن في الترشيد.

وأوضح بأن هناك مشاريع في الطريق يجري العمل على تنفيذها وقد قطعت أشواطا كبيرة في نسبة الانجاز ومنها مشروع ماء كربلاء الموحد الذي تبلغ طاقته ١٠٠٠متر مكعب ساعة و٢٢٠ ألف متر كعب يوميا ومشروع ماء الهندية الجديد الذي تبلغ سعته ٢٠٠٠ متر كعب ساعة بما يعادل ٤٤ ألف متر كعب يوميا وإذا ما تم تشغيلهما فان الإنتاج يغطي كربلاء والتوسعات السكانية لمدة عشرين سنة قادمة.

في الطريق إلى التصحر